اقتصاد

بعد توقف لخمس سنوات
«اللجنة الاقتصادية» تفرج عن الرقم الإحصائي

المحرر الاقتصادي

يستعد المكتب المركزي للإحصاء لنشر المجموعات الإحصائية من العام ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ تباعاً على موقعها الرسمي على شبكة الانترنت، وذلك بعد أن قررت اللجنة الاقتصادية الإفراج عن الرقم الإحصائي في سورية، بعد خمس سنوات من التوقف.

المعلومات التي علمت بها «الوطن» من مصادر حكومية تفيد بأن اللجنة الاقتصادية قررت الإفراج عن الرقم الإحصائي مؤخراً، خلال اجتماع حضره مدير المكتب المركزي للإحصاء، وذلك بحسب تأكيد رئيس اللجنة الاقتصادية وزير المالية مأمون حمدان في اتصال هاتفي معه أمس.

وبحسب المعلومات فقد تم السماح للمكتب بنشر الأرقام والبيانات الاقتصادية ضمن المجموعة الإحصائية للسنوات الماضية منذ توقفها عام ٢٠١١، وهي آخر مجموعة إحصائية متاحة حالياً على موقع المكتب الإلكتروني، ويبدو أن المكتب هذه الأيام منشغل بالاستعداد التقني للنشر، وعلى ما يبدو سوف ينشر البيانات تباعاً، علماً بأن الإحصائيات كانت تنجز كل عام، إلا أنها لم تكن تنشر، على حين كانت متاحة للحكومة وبعض الجهات التي تطلبها، ضمن شروط عالية من السرية.

علماً بأن وقف نشر البيانات الإحصائية الرسمية فتح المجال للمنظمات والمؤسسات البحثية والباحثين والمهتمين بإجراء تقديرات إحصائية، تقديرية، وفق سيناريوهات تعمد البيانات المتاحة قبل العام ٢٠١٢، فاتسمت تلك الإحصائيات بالتباين الكبير فيها، وقد اطلعت «الوطن» على بعض التقديرات المحلية ولاحظت غياب المنهجية العلمية في بعضها، في حين يعتمد الأكاديميون على بيانات تقديرية تصدرها بعض المنظمات الدولية، وهذا ما سوف ينتهي قريباً مع صدور البيانات الرسمية الحكومية عن فترة الحرب في سورية، مع الإشارة إلى أن البعض في الأروقة البحثية والأكاديمية يتحدثون عن احتمال وجود باب للمساومة على الرقم الإحصائي والتعيش من خلاله، عبر بعض التسريبات التي كانت تحصل مقابل مبالغ نقدية، وهذا ما لم تتمكن «الوطن» من تأكيده أو توثيقه، لذا يبقى وجهة نظر لمن يتحدث به، حتى الآن.

اقتراحات لإعادة تدوير احتياطات الشركات المساهمة في خدمة الاقتصاد الوطني

فراس شربجي

شكلت سوق الأوراق المالية في دمشق علامة فارقة من علامات نمو الاقتصاد السوري باتجاه ما يعرف باقتصاد السوق الاجتماعي مصحوبة بعدد كبير من الإصلاحات الاقتصادية الأخرى التي شهدتها سورية مطلع الألفية الثالثة، ولعل النمو المطرد في حجم الشركات المدرجة في السوق نوعاً وكماً إضافة إلى الطفرة في الأنظمة والقوانين المتعلقة بإدارة أعمال السوق والشركات المدرجة يشهدان على الأهمية والعناية والجهد المبذول من الحكومة في سبيل تطوير أعمال وأداء السوق المالية بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ورغم الحصار الاقتصادي الطويل المترافق مع العقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضت على البلاد من الدول التي ساهمت في إشعال فتيل الأزمة في سورية وفي تأجيج الصراع وتغذية العناصر الإرهابية ودعم المجموعات المسلحة الإرهابية التي عاثت فساداً في أمن الوطن واقتصاده، إلا أن حنكة ومرونة الحكومات السورية المتعاقبة جنبت سوق الأوراق المالية أي هزات أو انهيارات كبرى كان يراهن عليها عدد كبير من الحكومات المعادية لسورية حكومةً وشعباً التي ما فتئت تبذل شتى الوسائل بهدف التأثير في الاقتصاد السوري وهز الليرة السورية والنيل منها.

غير أن سنوات الأزمة الطويلة مصحوبةُ بالحصار الجائر كان لا بد لها من ترك الكثير من الآثار السلبية في اقتصاد البلاد وتجلى ذلك بشكل كبير في انخفاض الصادرات نتيجة خروج العديد من الشركات والقطاعات الاقتصادية عن الخدمة بسبب عمليات المجموعات الإرهابية، وفي زيادة الواردات لتغطية العجز في الإنتاج وحاجات المواطن من السلع والخدمات الرئيسة، وهو ما أدى إلى ازدياد الضغوط على الليرة السورية وسعر صرفها، ونجحت الحكومة في الحد من هذه الضغوط من خلال العمل على تخفيض سعر الليرة بشكل تدريجي بما يكفل استمرار الاستقرار النقدي في البلاد.

بفعل انخفاض سعر صرف الليرة واستمرار الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في تقديم خدماتها وتحسين أدائها ومواءمة أعمالها وفقاً لمتطلبات الأزمة وبما ينسجم مع القرارات الاقتصادية المتخذة من الحكومة ومن إدارة السوق المالية نفسها لضمان تثبيت الاستقرار الاقتصادي في البلاد، تراكمت لدى هذه الشركات احتياطات كبيرة من الليرة السورية فاقت في بعض الأحيان رأسمال هذه الشركات نفسها وأدرجت هذه الاحتياطات في موازناتها ضمن بند حقوق المساهمين في محاولة لحماية هذه الشركات ومساهميها من تكبد الخسائر الكبيرة التي قد تنجم عن الهبوط الكبير في سعر صرف الليرة مقارنةً بالأسعار التي كانت متداولة عند تأسيس أغلبية هذه الشركات في العقد الأول من الألفية الحالية.

في مقارنة عامة نجد أن مجموع رساميل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في دمشق الرئيس والموازي يصل إلى ما يقارب الـ٧٦ مليار ليرة سورية على حين أن مجموع الاحتياطات المدرجة ضمن بند حقوق المساهمين لدى هذه الشركات يصل إلى ما يقارب الـ٣٢٠ مليار ليرة سورية وفقاً لنتائج هذه الشركات المعلنة لدى هيئة السوق المالية بنهاية العام ٢٠١٧، وتشكل حقوق المساهمين في بنك قطر الوطني وحده ما يقارب الـ٧٢ مليار ليرة سورية ويصل في بعض المصارف الأخرى كبنك سورية والمهجر وبنك سورية الدولي الإسلامي إلى ما يناهز الـ٢٠ مليار ليرة لكل منهما.

إن هذه الاحتياطات وإن شكلت عاملاً من عوامل استقرار الليرة إلا أنها يمكن أن تلعب دوراً أكثر أهمية من خلال إعادة تدويرها في الاقتصاد الوطني من خلال ضخها على شكل استثمارات تعود بالنفع على الشركات نفسها وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية سواء من خلال زيادة رأسمال هذه الشركات عن طريق توزيع الأرباح على شكل أسهم مجانية تمنح للمساهمين أم من خلال استيعاب هذه الاحتياطات عبر برنامج وطني لإعادة الإعمار يمكن أن يشمل إصدار سندات أو شهادات استثمار وطنية مقومة بالليرة السورية.

التفتت إدارة سوق دمشق للأوراق المالية ومجلس مفوضيها ولاسيما في التعميم رقم ١٤ الصادر في ٢٠١٨/٤/٣ إلى أولوية زيادة رساميل الشركات المساهمة من خلال استخدام حقوق المساهمين في منح الأسهم المجانية، لكن هذه الشركات وإن استجابت في معظمها لمطلب زيادة رأس المال إلا أنها تجنبت استخدام معظم هذه الاحتياطات وعمدت إلى الإبقاء على الكمية الأكبر منها لمواجهة أي خسائر قد تنجم في سوق القطع مستقبلاً. على سبيل المثال اقترح مصرف سورية الدولي الإسلامي توزيع ما يربو على ٣ مليارات ونصف مليار ليرة سورية من أصل ما يقارب ٢٥ مليار ليرة تشكل مجموع حقوق المساهمين في هذا المصرف.

تشكل معوقات الإقراض في ظل الأوضاع التي يعانيها الاقتصاد الوطني واحدةً من أبرز الأسباب التي تدفع المصارف والشركات الكبرى المدرجة في السوق المالية لتجنب زيادة رأسمالها، الأمر الذي يفرض عليها زيادة حجم أعمالها ومن ثم إدخال كتلة نقدية أكبر فيما يفترض أنه سيشكل إجمالي الرأسمال التشغيلي للمصرف في الفترة اللاحقة وهو ما يعرض المصرف لصعوبات تتعلق بآليات الإقراض ومخاطر التعثر وعدم السداد وما قد ينجم عنه من آثار سلبية على المصرف وملاءته النقدية، غير أن تعديل القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ بما يسمح لهذه المصارف والشركات بإمكانية المساهمة في خلق وتأسيس شركات اقتصادية وصناعية وعقارية قد يشكل ضمانةً إضافية لهذه الشركات لاستثمار الأموال الناجمة عن زيادة رأسمالها بالمساهمة في تأسيس شركات أخرى تعود عليها بالنفع اقتصادياً وتسمح لها بالتحكم في أعمال هذه الشركات حسب حصتها ومراقبة حسن أدائها من خلال وجود عضو ممثل لها في مجالس إدارات الشركات المزمع إنشاؤها.

في ظل مظاهر الانكماش التي يعانيها الاقتصاد الوطني يمكن للشركات المساهمة ولاسيما المصارف الكبرى أن تلعب دوراً كبيراً في إعادة إحياء الشركات والفعاليات الاقتصادية التي طالتها الأزمة، ويمكن أن تساهم أي مبادرة للمصارف في هذا الاتجاه في زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وفي دفع الرساميل الوطنية إلى الاستثمار وتوجيه ادخارها نحو الاكتتاب في الشركات الممكن تأسيسها بل حتى في استقطاب الرساميل الأجنبية من الدول الحليفة والصديقة بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني وفي إطار تعديل شامل للقانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ المتعلق بإنشاء المصارف الخاصة في البلاد وقرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٠٦٠ لعام ٢٠٠١ المتضمن التعليمات التنفيذية للقانون ٢٨ السابق ذكره بما يدفع المصارف الخاصة إلى زيادة رأسمالها بشكل ينسجم مع المتغيرات الحاصلة في سوق الصرف وكذلك مع حجم الاحتياطات المدرجة ضمن بند حقوق المساهمين في هذه المصارف إضافة إلى توسيع أنشطة المصارف بما يكفل لها المساهمة في تأسيس الشركات العقارية والصناعية والتجارية على اختلاف أنواعها.

كما يمكن أن يساهم طرح برنامج وطني لإعادة الإعمار على شكل سندات خزينة أو شهادات استثمار صادرة عن المصرف المركزي في استيعاب الفائض النقدي للمصارف الخاصة وبقية الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية بما يمكن أن يعود بالنفع على الاستقرار الاقتصادي ويدفع عجلة الاقتصاد الوطني للدوران من جديد وإصلاح ما دمرته آلة الإرهاب في وطننا الحبيب.

٦٠٠ ليرة هبوط في سعر الذهب خلال ساعات

علي محمود سليمان

سجل غرام الذهب تقلباً في سعره لبداية الأسبوع الحالي مسجلاً في صباح أمس سعراً بـ١٧٤٠٠ ليرة سورية لغرام الذهب من عيار ٢١ قيراطاً، على الرغم من انخفاض في سعر الأونصة العالمية بحوالى ٧ دولارات حيث سجلت ١٣٤٧ دولاراً، لتعود جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق إلى إعلان سعر جديد منخفض ظهر أمس ليصبح غرام ٢١ بسعر ١٦٨٠٠ ليرة سورية، أي تراجع بـ ٦٠٠ ليرة خلال ساعات بعد انخفاض سعر صرف الدولار أمام الليرة في السوق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي أن السبب في تعديل سعر غرام الذهب يعود إلى انخفاض سعر صرف الدولار في السوق المحلية مشيراً إلى أن التسعير تم على أساس دولار وسطي بـ٤٤٠ ليرة سورية، وذلك نتيجة حالة التذبذب التي شهدتها سوق الصرف من بداية الشهر الحالي وحتى الآن حيث كان غرام السجل قد سجل انخفاضاً ملحوظاً في بداية الشهر مسجلاً ١٦١٠٠ ليرة سورية بتاريخ ٣ نيسان الحالي، ونتيجة التقلبات التي حدثت لسعر الصرف فقد تأثر تسعير الذهب ليعاود الارتفاع التدريجي منذ بداية الشهر.

مشيراً إلى أن حركة المبيع في السوق لم تتأثر بتغيرات الأسعار وارتفاعها، وقد سجلت الجمعية حالة عكسية بازدياد الطلب على الذهب لتسجل المبيعات اليومية نحو الـ٧ كغ يومياً، حيث سجلت جمعية الصاغة في دمشق دخول قرابة ٥٠ حرفياً إليها لدمغ بضائعهم أمس.

ويعيد جزماتي أسباب الاتفاع إلى قرب بدء شهر رمضان المبارك الذي يشهد عادة حركة طلب متزايدة على الذهب قبل بدايته لتعود الحركة إلى الركود لما بعد العشرين يوماً الأولى من الشهر ويعاود قبل نهاية الشهر وبداية عيد الفطر الارتفاع في حجم المبيعات.

ونوه جزماتي بأن مبيعات الليرة والأونصة الذهبية السورية ما زالت منخفضة جداً مع عدم تسجيل دمغ جديد لليرات وأونصات ليسجل سعر الليرة الذهبية السورية يوم أمس سعراً ١٣٨ ألف ليرة سورية، والأونصة الذهبية السورية بـ٦١٠ آلاف ليرة سورية، على حين يستمر الإقبال على ذهب الحلي والقطع الفنية.

٣٠٠ مليون ليرة دفعها أصحاب الدخل المحدود لمالية حلب في ٣ أشهر

عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية حلب محمود جمل لـ«الوطن» أن حجم تحصيلات الدخل المحدود في حلب تجاوزت ٣٠٠ مليون ليرة خلال الربع الأول، في حين تم تحصيل نحو ٦٠ مليون ليرة ترابية خلال الشهر الماضي، حيث سجل هذا الشهر تراجعاً في التحصيلات المالية والتحققات للدخل المقطوع وضريبة الأرباح الحقيقية وضريبة الأجور والرواتب، في المحافظة مقارنة مع شهر كانون الثاني وشباط، معتبراً أن ذلك ظاهرة طبيعية في عملية التحصيلات حيث تتذبذب قيمة التحصيلات بين شهر وآخر تبعاً للعديد من الظروف، حيث كانت سجلت المديرية نسب تحصيلات خلال هذين الشهرين بحدود ١٥٠ بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما اعتبره المدير مؤشراً لحالة التزام واسعة من المكلفين بتسديد مستحقاتهم من الضرائب، وأنه تم في العديد من الأيام السابقة تمديد ساعات العمل لأوقات إضافية للتمكن من استيعاب حالة الإقبال من المكلفين من مختلف الشرائح وأن حالة الإعفاءات كانت عاملاً مشجعاً لذلك.

وبين جمل أن الربع الأول من العام الجاري سجل منح نحو ١٢٨٢ رقماً ضريبياً للمكلفين في مالية حلب، ومنح نحو ٨ آلاف قيد مالي في حين تجاوزت بيانات الأرباح الحقيقية ٣ آلاف بيان في حين بلغت بيانات الإنفاق الاستهلاكي ٦٠٠ بينان في الفترة نفسها.

وحول حالة التهرب الضريبي في حلب بين جمل أن واقع التهرب في حلب مشابه لما في المحافظات والمناطق الأخرى، ومالية حلب تعمل على زيادة أتمتة الأعمال وإيجاد آليات عمل وحالة ثقة مع المكلفين ليكونوا شركاء للمالية في عملها، وأن التهرب الضريبي مرتبط بتبسيط النظام الضريبي بالعموم ووضوح النصوص التشريعية، وعدم ترك التكليف للتقديرات الشخصية ومزاجية المراقب، إضافة إلى زيادة كفاءة الإدارة الضريبية، وأن وزارة المالية تعمل على العديد من التشريعات والتقنيات والبرامج التي يعول عليها خلال المرحلة المقبلة للحد من هذه الظاهرة وهناك حالة تعاون وتنسيق مع الهيئة العامة للضرائب والرسوم لتبسيط الإجراءات وتبادل الخبرة حول العديد من المستجدات في العمل المالي.

وبين أن هناك لجان عمل خاصة تعمل على معالجة واستكمال الملفات والأضابير المالية للمناطق التي شهدت ظروفاً أمنية غير مستقرة وتعرضت مالياتها للتدمير والتخريب، حيث لابد من إعادة ترتيب هذه الأضابير ومعالجة النقص الحاصل بها والقيام بعمليات المطابقة الضرورية حفاظاً على الحقوق العامة وحقوق المكلفين.

بنك BANK
الشرق AL-SHARQ S.A.S.

دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية
لبنك الشرق ش.م.م.ع

يتشرف مجلس إدارة بنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٣٠ نيسان ٢٠١٨، في فندق فورسيزنز في دمشق، وذلك من أجل التداول في جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية:

١. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٧ وإلى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
٢. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.
٣. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
٤. اتخاذ القرارات في ما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
٥. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام ٢٠١٧ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
٦. زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم الأرباح المتراكمة وجزء من الاحتياطيات إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة ٦ من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة أصولاً.
٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٧.
٨. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧.
٩. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧.
١٠. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد لقرب انتهاء ولاية مجلس الإدارة الحالي.
١١. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨.
١٢. انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٨ وتحديد تعويضاته.
١٣. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالةً بدءً من يوم الأحد الواقع في ١٥ نيسان ٢٠١٨، من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الرابعة مساءً يومياً، ما عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في مبنى الإدارة العامة للبنك في دمشق الكائن في الشعلان، شارع حافظ إبراهيم، بناء بنك الشرق، مصطحبين معهم وثائق إثبات الشخصية. وينتهي التسجيل في مقر المصرف في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في ٢٩ نيسان ٢٠١٨، لينتقل بتاريخ انعقاد الجلسة يوم الاثنين الواقع في ٣٠ نيسان ٢٠١٨، إلى فندق فورسيزنز في دمشق، ابتداءً من الساعة الواحدة بعد الظهر ويستمر حتى الساعة الثانية بعد الظهر.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٣٠ نيسان ٢٠١٨ في فندق فورسيزنز في دمشق لعدم اكتمال النصاب القانوني، يمدّد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٣٠ نيسان ٢٠١٨، لتنعقد هيئة عامة غير عادية جديدة تقوم مقام الهيئة العامة العادية في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٣٠ نيسان ٢٠١٨ في نفس المكان. وتعتبر الجلسة الثانية قانونية بحضور نسبة من أسهم المصرف على أن لا تقل عن ٤٠٪ من أسهم رأس المال وفقاً لما هو وارد في نظامها الأساسي والمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية.

وتكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز الإدارة العامة خلال أوقات التسجيل، مع العلم بأنه يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على البيانات المالية لبنك الشرق وتقرير مدقق الحسابات على الموقع الإلكتروني لبنك الشرق www.bankalsharq.com، والموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy

يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للمصرف.

في حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة العامة، يفقد حقه في حضور الإجماع.

رئيس مجلس الإدارة

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بأمانة سر مجلس الإدارة على رقم الهاتف ٦٦٨٠٣٠٠٠ (١١) (٩٦٣) +

نصف مليون خط هاتف خسارة «الاتصالات» فيها
عودة خدمة الخلوي لعدّة مناطق من الغوطة الشرقية

قصي المحمد

بيّن مدير فرع اتصالات ريف دمشق جمال القالش لـ«الوطن» أن هناك أكثر من نصف مليون رقم هاتفي خسرتها الشركة السورية للاتصالات خلال السنوات الخمس الماضية في ريف دمشق، مبيناً أن هذه الأرقام موزعة على ١٦ مركزاً هاتفياً في المحافظة، منها مراكز هاتف مدن (دوما وحرستا وسقبا وزملكا والمليحة ودير العصافير وحران العواميد والنشابية والشوفونية.. إلخ)، إضافة إلى الأرقام على وحدات الأونو في منطقة شبعا.

مؤكّداً أنه سيتم العمل على إعادة تشغيل الاتصالات خلال المرحلة القادمة في منطقة الغوطة الشرقية ودوما، مشيراً إلى أن الخسائر التي سببتها الجماعات الإرهابية في المراكز الهاتفية وتجهيزات الشركة كبيرة جداً سواء من حيث الأبنية أم الأسلاك أو التجهيزات الفنية وغيرها.

مبيناً أن خدمة الاتصالات للجوالات المحمولة أصبحت في عدّة مناطق من الغوطة الشرقية منها النشابية وسقبا وكفر بطنا والتوسع يتم حالياً في مناطق أخرى حتى تعود إلى كل الريف الدمشقي المحرر.

لافتاً إلى أن اتصالات ريف دمشق من خلال اللجان تعمل على تقييم الأضرار ورصد الخسائر التقديرية التي لحقت بها، مؤكداً أنه تمت زيارة مركزي هاتف زملكا وحرستا.

وعن الانترنت بيّن أن التوسعات في المرحلة القادمة مرتبطة بالإدارة الفنية في الشركة السورية للاتصالات التي من المفترض أن تجري زيادات في حجم السعات الدولية المغذية لسورية بالإنترنت.

وكانت قد أكدت الشّركة السّوريّة للاتّصالات في بيان (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أنها عملت على وضع خطّة لبناء نظام كوابل بحريّة جديد إبان الانقطاعات التي طرأت في الفترة الماضية على الكابلات البحريّة، حيث بيّنت الشّركة أن نظام الكوابل البحريّة الجديد الذي عملت على بنائه يهدف إلى تأمين سعات جديدة ترفد الشّبكة السّوريّة، بعد أن أدت الحرب على سورية إلى خروج العديد من المسارات الدّوليّة التي كانت لدى الشّركة.

وبموجب البيان، نوهت الشركة بالانتهاء من تنفيذ العقد رقم ١٦٥ لعام ٢٠١٧ لتوسيع الرّبط الضّوئي البحري بين قبرص وطرطوس بسعة ٤٠٠ جيجا، إضافة للعمل على تنفيذ العقد ١٦٦ لعام ٢٠١٧ لتوسيع الرّبط الضّوئي البحري بين طرطوس والإسكندرية بسعة ٥٠٠ جيجا الذي من المتوقّع أن يوضع في الخدمة خلال الأسابيع القادمة.

إضافة إلى وجود مشروع لتمديد كابل بحري جديد بين قبرص وطرطوس بحيث يصبح عدد الكوابل البحريّة ٣ كوابل لزيادة الوثوقيّة، وشرحت الشّركة أنه في حال انقطاع أحد الكوابل التي هي بالخدمة حالياً يتم تعويض فاقد السّعة من المسارات التي يتم العمل عليها.